

احتكار التجارة وطرحها من قبل سلاطين دولة المماليك في مصر

والشام (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

د. د. أحمد خلف فندي السباعي

المديرية العامة لتربية نينوى

المخلص

يعد موضوع : تجارة مصر واحتكارها من أهم المواضيع التاريخية التي تدخل بوصفها حلقة فاعلة من حلقات التاريخ الاقتصادي، سيما وأن التاريخ الاقتصادي الذي بحاجة إلى سدل الستار من خلال التركيز بالدراسة والبحث فيه عن الأوضاع العامة التي مرّت بها الدولة حينذاك. ذلك أن دراسة الاقتصاد من حيث نشاطه أو كساده يكشف لنا طبيعة الأوضاع الداخلية والخارجية في كل المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

ومن خلال دراستنا وتتبعنا لهذا الموضوع تبين أن سياسة الاحتكار والطرح التي فرضها وسار على نهجها سلاطين دولة المماليك توضح بعدد من النصوص بشكل ظاهر تعرف مضامينه ببسر وسهولة ، وتارة أخرى نجدها مخفية بين السطور حتى تكاد أن تضيع وتغيب في نصوص أخرى وهي تمضي في تدوينها بشكل جزئي غير مخصص .

وكثيراً ما تترك هذه الحالة انطباعاً لدى الباحث على أنه كلما كثرت حالات الاحتكار فإنما تعكس الحاجة الماسة للدولة في استحصال اموال لسد نفقاتها ولتغطية مصاريفها ، أو ربما لزيادة في ثروات سلاطينها وأمرائها وصغار موظفيها على حساب المصلحة العامة ، إذ لا يتوقف دور هؤلاء السلاطين وخصوصاً في نهاية دولتهم عند احتكار التجارة الداخلية بل تعدت أطماعهم للسيطرة على التجارة الخارجية واحتكارها وفرض رسوم وضرائب على التجار الأوروبيين دون وجه حق مما نتج عن ذلك تدهور النشاط الاقتصادي الداخلي وخراب الكثير من الأسواق التي كانت عامرة آنذاك. هذا من جانب ومن جانب آخر من خلال الانعكاسات السلبية على التجارة الخارجية الذي حدا بالأوروبيين البحث عن طرق تجارية غير التي تمر على المماليك وهجر موانئ المماليك والذهاب إلى بدائل ، فضلاً عن الإغارة وقرصنة تجارة المسلمين في عرض البحار والاستيلاء عليها وأسر من على هذه السفن انتقاماً من السياسة الاحتكارية من قبل المماليك .

وتضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث، فضلاً عن خاتمة: يسلط المبحث الأول: تعريفاً للاحتكار وتحريمه شرعاً ؛ فيما تطرق المبحث الثاني: احتكار التجارة الداخلية وطرحها بعد احتكارها من السلطة في السوق الداخلية، وذهب المبحث الثالث : لمناقشة: احتكار التجارة الخارجية وفرض رسوم تعسفية تقرضها مستجدات وضرورات الواقع العسكري والأمني والاجتماعي ومتطلبات القصر الحاكم وما يتبعه.

The Monopoly of trade and its presentation by the Sultans of the Mamaleek State in Egypt and Syria 1250- 1517 AD/648-923H

Assist. Dr. Ahmed KhalafFandi Al- Sabawi

Ministry of Education- General Directorate of Ninevah

Abstract

Trade is regarded as a source of monopoly and it is the most important historical period which can be regarded a part of the economic history, especially the economic history ends a period of situations which under which the state went thence it shows the interior and exterior situations in the political fields, social and educational ones and the like.

Throughout our study, we can see the policy of Monopoly which is imposed by the sultans in the Mamaleek state which can be seen sometimes and can disappear some other times. This is a crucial clue which shows the act of monopoly showing the need for the state at that time to gain some money and to make use of it or sometimes gaining money is to increase the treasure of the sultans and decrease the money on the part of people. The sultans never stopped gaining money and monopolizing and imposing taxes on the European traders without any suitable right.

This consequently shows the deterioration of the economic activity and degeneration of the one hand, on the other hand, it shows also some negative aspects on trade in general for the European people and this leads them to seek some other routes and leave the road which comes through the state of Mamaleek and even leaves its harbours and finds out some new roads through the seas and economy of Muslims as a revenge upon them, because of the Mamaleek and its policy.

The present research includes an introduction and three main parts and a conclusion – The first part shows the definition of monopoly and the opinion of Islam of monopoly, whereas the second part shows the act of monopoly and how it works, whereas the last part shows the act of monopoly and shows the exterior trade and imposes some taxes and some aggressive fees.

حظي تاريخ دولة المماليك : (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) باهتمام خاص من لدن الباحثين والدارسين، إذ تصدوا له بالتحقيق والمتابعة عبر مظانه في المصادر الأولية والدراسات الحديثة، وكان جُل التركيز على الجانب السياسي منه وعلى المنجزات الحضارية والعلمية التي شكلت مادة دسمة للبحث والتي شكلت أهم عوامل قوة وتعاضم دولة المماليك حتى أصبحت قوة عسكرية اسلامية اخذت على عاتقها الدفاع عن الدين الاسلامي وحقوق المسلمين، ولكن بطبيعة الحال فإن لكل بداية نهاية فنحن اليوم نسلط الضوء في هذا البحث على أهم العوامل التي كان لها دور بارز في افول نجم المماليك ودولتهم في عقودها المتأخرة بكل ما رافقها من تحبط سياسي داخلي وخارجي ؛ فضلاً عن تقادم الفتن والاضطرابات والهجمات الداخلية والخارجية. ويعود سبب ذلك كله إلى شحة موارد الدولة المالية ، ولاسيما بعد أن أخذت بالاتساع لتشمل مصر والشام وبعد مجيء سلاطين ضعفاء إدارياً ونفسياً كان همهم جمع الاموال لهم وللبطانتهم السياسية والمتزلفون والمقربون حتى بدأوا يتقنون بجمع الأموال وجبايتها بطرق شتى منها: فرض سياسة الاحتكار ، وطرح المادة المحتكرة على التجار في مصر والشام غير آبهين بما سيلحق من ضرر فادح محلياً وفي علاقاتهم الدولية حينذاك ظناً منهم أنها تسهل الطريق لفرض السيطرة على غيرهم بالقوة، ولكن في حقيقة الأمر كانت هذه السياسة إحدى أهم مسببات الضعف والانحلال والسقوط لدولة المماليك آنذاك، وأن هذه السياسة الاحتكارية التي كانت تُدعم من بعض نُظار الدواوين وقادة الجيش والمسيطرين على فئات المماليك لزعم والتفافات في ظاهر الأمر، لتغطية نفقات الدولة بينما هذه السياسة بحقيقتها أن الأموال لا تذهب الى خزينة الدولة إلا بنسب ضئيلة، أما ما فاض عن ذلك فيذهب الى جيوب السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة حتى ازدادوا ثراءً من أموال السحت التي كانت تجبى من قوت عامة الناس والفقراء وبالتالي كانت الأضرار التي لحقت بالمصلحة العامة لعامة الشعب بادية للعيان.

المبحث الأول: الاحتكار تعريفه وتحريمه شرعاً

توطئة

قبل الدخول في تعدد التعاريف لمفهوم الاحتكار تجدر الإشارة إلى أن الاحتكار شذوذ عن الشرع ينشط وينمو في ظلال أزمات الاقتصادية والسياسية بسبب سياسات السلطة الحاكمة. وكانت الشريعة الإسلامية قد أولت اهتماماً كبيراً بالمال بكل ما يترتب عليه من أنشطة واهتمامات تهدف من ورائها ضبط الميول البشرية الشاذة الطامعة باستغلاله على غير الوجه الموجب شرعاً وتشريع فرائض وأحكام شرعية كالزكاة والخمس وغيرها حتى لا يكون المال حكراً على فئة معينة دون أخرى مستثنين على ذلك بقوله تعالى: (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب)^(١). وعلى هذا الأساس الشرعي تواردت في الكتب الفقهية معالجات فقهية عدة بمختلف المذاهب تهدف إلى حماية الفرد والرعية من ضغط المحتكرين واستغلالهم^(٢).

أولاً: تعريف الاحتكار لغة واصطلاحاً

الاحتكار في أصل وضعه اللغوي يرجع إلى مادة (ح ك ر)، وهو أصل واحد بمعنى الحبس والحُكْرَة : حبس الطعام منتظراً لغلائه، وهو الحُكْر، وأصله في كلام العرب الحُكْر، وهو الماء المجتمع، كأنه احتكر لقلته^(٣).

((الحكر: ما احتكرت من طعام ونحوه مما يؤكل، ومعناه الجمع، والفعل: احتكر، وصاحبه محتكرٌ ينتظر باحتباسه الغلاء))^(٤) وقيل: ((احتكار الطعام: جمعه وحبسه يترتب به الغلاء، وهو الحكرة بالضم))^(٥)، وذكر ابن الأثير^(٦): ((أن الاحتكار هو الشراء والحبس حتى يقل فيغلو سعره، وأن أصله من الجمع والإمساك))، فيما يقول الفيروزبادي^(٧) في معنى الاحتكار هو: ((احتبس انتظاراً لغلائه)).

ومما تقدم من تعريفات يمكن إيجازها بما ذكره الجرجاني^(٨) إذ يقول عن الاحتكار: ((حبس الطعام للغلاء)).

ثانياً: تحريم الاحتكار شرعاً

أ- من خلال النصوص القرآنية التي يستمد المشرع الإسلامي الاحكام منها فهناك العديد من الآيات القرآنية التي تؤسس وتبين كيفية التعامل مع الأموال بشكل عام من حيث الكسب والجمع والانفاق والاتجار فقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً)^(٤) ؛ وقول الله تعالى : (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده يحسب أن ماله أخذه)^(١٠) ؛ وقوله تعالى: (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)^(١١).

فالأدلة واضحة وقاطعة من خلال هذه النصوص القرآنية ولا يمكن لعاقل أن يجافي أن أكل الأموال عن طريق الاحتكار إلا باطلاً يندرج ضمن التداول بين الأغنياء دون الفقراء وهذا له انعكاس سلبي على فقراء المسلمين، وهذه الآيات فيها الدليل القاطع لتحريم الاحتكار.

ب- الأحاديث التي تؤكد على حرمة الاحتكار قول رسول الله (ﷺ) : ((الجالب مرزوق والمحترق ملعون))^(١٢) ؛ وكذلك قوله : ((لا يحتكر الطعام إلا خاطئ))^(١٣) ؛ وقوله (ﷺ) : ((من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالجذام والإفلاس))^(١٤) وقوله (ﷺ) : ((من احتكر يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطئ وقد برئت منه ذمة الله))^(١٥).

المبحث الثاني: احتكار التجارة الداخلية وطرحها

إن سياسة احتكار التجارة الداخلية من قبل سلاطين دولة المماليك لم تأت من فراغ إذ سبق هذا الأمر عدة اجراءات تعسفية بحق التجار والملاك وعامة الناس أثرت بشكل أو آخر على النشاط التجاري في مصر، ووقفنا على حقيقة أنه كلما ازدادت حالات المصادرات اثر ذلك سلباً على التجارة .

ويذكر ابن خلدون^(١٦): ((... فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع، ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وازيد، فيستوعبون في ذلك تأخر أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضاً جامدة)).

وهناك أكثر من حالة احتكار مورست من قبل دولة المماليك إذ كانت تشتري بضائع الناس بأسعار زهيدة من ثم تباع للعامة بأموال طائلة بل ويجبر الناس على شرائها ودأبت دولة المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ / ١٣٨٢-١٥١٧م) على طرح البضائع والزام التجار بإيراد

ثمنها في الحال مما أجبر أكثرهم ببيع البضائع بنصف أثمانها حتى يتمكنوا من تسديد ما فرض عليهم من أموال^(١٧).

ويمكن القول : إن الجراكسة هم من المحترفين في اتباع سياسة تجارية جديدة تقوم على سياسة التسعير الجزافي (الكيفي)، مما أسهم في زيادة سوء أوضاع الطبقة المتوسطة من التجار، أما أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة فقد قلت أرباحهم وافتقر بعضهم بسبب سياسة الاحتكار، وتحول الكثير منهم إلى وكلاء للسلطان^(١٨).

ويصف المقريزي^(١٩) أحوال شريحة التجار في حقبة حكم المماليك من خلال الوضع العام لفئة الخشابين وكيف آل أمرهم في نهاية دولة المماليك بقوله ((... اتسعت أحوال الخشابين حتى وزنوا ألف دينار في ساعة، وإنه ليعسر اليوم على الخشابين أن يزنوا في يوم مائة دينار)). وما اورده المقريزي إن دل على شيء دل على تندي أوضاع التجار والتجارة في عهد المماليك الجراكسة.

وكان واضحاً أن انتهاج آلية نظام طرح البضائع على حركة الأسواق المملوكية قد أثر على الوضع التجاري والمعاشي واصاب الحياة التجارية بالضرر الكبير، مما أجبر التجار إلى التخلي عن التعاطي مع هذه الأوضاع التي قادتهم للخسارة والإفلاس فاخترت الخروج من مصر والهروب، وبالتالي أدى إلى غلق الأسواق.

وننتج عن ذلك انكماش في حركة التجارة وخصوصاً الداخلية منها^(٢٠) وكان الذي يتولى طرح البضائع المحتركة من السلطة في الاسواق هو : ديوان المتجر السلطاني، وكانت سياسة الاحتكار بطبيعة الحال تدر بالأموال إلى خزانة السلطان وخصوصاً أن الذي كان يضطلع بهذه المهمة وصف بأن كان مغالياً متشدداً في الحصول على الاموال من التجارة وبشتى الطرق والوسائل حتى أن الدلجي^(٢١) يصفها : ب . : ((... الأيدي الغاصبة الخاطفة مستولية على التجار لمقهوريتهم مع الدولة وحامية الملك وخاصته المخادعين بالاستدانة والارباح الكاذبة والمواعيد الباطلة والرهون غير المملوكة والالتجاء إلى الإعسارات والحيل الشرعية والاستعانة بشهود الزور ووكلاء السوء، وربما انعكس ذلك على التاجر الماهر فعاقه واقعه عن امثاله حتى على رأس ماله)).

احتكار التجارة وطرحها من قبل سلاطين دولة المماليك في مصر والشام

وقد انعكست هذه السياسة التجارية سلباً على حركة السوق بعد أن كانت عامرة بالتجار وتجارة البيع والشراء، ويوثق لنا المقرئزي^(٢٢) مجموعة من القيساريات التي كانت عامرة قبل دولة المماليك وحتى بداية دولة المماليك الأولى البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م) (قيسارية المحلى وقيسارية الضيافة، وقف المارستان المنصوري، وقيسارية شبل الدولة، وقيسارية ابن الارسوفي، وقيسارية ورثة الملك الظاهر بيبرس، وقيسارية ابن ميسر، وقد خربت كلها)).

ومن خلال هذا النص يتبين لنا حجم الضرر الذي لحق بتجارة مصر الداخلية وأسواقها المحلية حتى أن بعض هذه العمائر من القيساريات كانت موقوفة وهذا الوقف لم يمنع من وقوع الضرر بصورة أو بأخرى على هذه المشيدات الوقفية آنذاك، بسبب ما فرض عليها من مغارم ومصادرات ورفع للأسعار وسياسة الاحتكار والطرح للبضائع وعلى ما يبدو أن هذه السياسة لم تكن مناعة بسلطان واحد بل اشترك فيها مجموعة من السلاطين الذين تناوبوا في حكم دولة المماليك ونجدها بتزايد من السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م) وحتى نهاية دولة المماليك الجراكسة (٩٢٣هـ/١٥١٧م)، إذ كان هذا الأمر يزداد بتدهور الأوضاع الاقتصادية أو إذ ما ألم في البلاد أخطار وفتن داخلية أو حتى الخارجية منها^(٢٣).

وقد أجبر حياكي دمشق في سنة (٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) على استبدال لوح سكر عن كل نول وقدرت خسارتهم ثلث ثمنه^(٢٤).

وفي سنة (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) ارتفعت الأسعار بسبب قلة ماء نهر النيل فطرحت البضائع والسلع التجارية بأثمان مرتفعة على التجار وأجبروا على شرائها من أشخاص مقرئين من الدولة^(٢٥).

ويؤرخ ابن تغري بردي^(٢٦) حالة مخالفة وخروج على العرف التجاري من السلطان الناصر محمد بن قلاوون في سنة (٧١٠هـ/١٣١٠م) الذي: ((أبطل ما كان مقرراً من طرح الفراريج، ولا يقدر أحد يشتري فروجاً إلا من الضامن)).

الإشارة الصريحة في هذا النص تعطي إشارة لوجود ضامن في كل إقليم أي تاجر جملة إذا صح التعبير هو المخول ببيع الفروج للتجار في الأسواق مهمته الرئيسية هي تغطية حاجة السوق من الفروج ولا يحق لأي شخص من التجار في السوق شراء الفروج إلا من الضامن بالسعر الذي يفرضه الضامن.

وهناك إشارة يوثقها المقريري في سنة (١٣٢٨هـ/١٣٢٨م) حين أقنع (النشو) وهو موظف مسؤول عن المتجر السلطاني جماعة من التجار للتعاطي بالربا أثناء المقارضات، وأخذوا عن ذلك فوائد شيئاً كثيراً من بيع الحديد والخشب) ... واستأذنه في بيعها عليهم فأذن له السلطان فنزل وطلب تجار القاهرة ومصر وكثيراً من أرباب الأموال ووزع عليهم من ألف دينار كل واحد إلى ثلاثة آلاف دينار ليحضروا بها ويأخذوا عنها صنفاً من الأصناف فبلغت الجملة خمسين ألف دينار عاقب عليها غير واحد بالمقارع))^(٢٧).

ومثلما تكررت عدة إشارات احتكارية من رجال السلطان ففي سنة (١٣٣٢هـ/١٣٣٢م) عمل رجال السلطان محمد بن قلاوون على اقتاعه بطرح السلع من أقمشة وأخشاب على التجار والزامهم على شرائها بالسعر الذي يفرض عليهم من الدولة وهو ثلاثة أضعاف السعر الطبيعي^(٢٨).

وفي سنة (١٣٣٣هـ/١٣٣٣م) بيعت مخازن للتجار ((وأخذ عدة مخازن للتجار وأخرج ما فيها من البضائع وطرحها بثلاثة أمثال قيمتها و عوض أربابها سفاتج على الخشب والبوري فكان منها مخزن فيه حديد قوامه بخمسين ألف درهم))^(٢٩).

وفي سنة (١٣٣٥هـ/١٣٣٥م) طرحت سلع وبضائع كانت محتكرة من قبل السلطة على التجار بضعف أثمانها^(٣٠).

وقد ازداد هذا المشهد تعقيداً بعد ذلك إذ في عام (١٣٣٥هـ/١٣٣٥م) لم يكتفِ سلاطين المماليك وخواصهم باحتكار السلع والبضائع وبيعها بل إنهم قاموا بالاستيلاء على ذهب التجار والعامّة المضروب في دار الضرب بحجة شرائه مقابل فرض بضائع بدلاً عن ثمنه^(٣١).

وهناك ما يؤيد استهزاء السلطة واستخفافها بعقول التجار والخروج على ما هو مألوف بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأموال للسلطة ويطاناتها، ففي سنة (١٣٣٦هـ/١٣٣٦م) فرض اتباع السلطان على أصحاب الطواحين والحمامات بيعهم أبقاراً هزيلة ضعيفة بمائة درهم عن رأس كل بقرة وفي حقيقة أمرها إنها لا تساوي أكثر من عشرين درهم^(٣٢).

وفي السنة نفسها تعرضت البلاد المصرية للفضوى والاضطرابات بسبب ثورة المماليك السلطانية لتأخر صرف رواتهم وعدم حصولهم على كسوتهم السنوية فأمر السلطان أصحابه وخواصه ببيع عشرة آلاف أردب من القمح على بائعي البذور وأصحاب الطواحين وبثمن باهض

احتكار التجارة وطرحها من قبل سلاطين دولة المماليك في مصر والشام
بغية توفير السيولة المالية لتغطية نفقات مماليكه ومرتباتهم^(٣٣) ولهذه الحالة وضع مشابه في
سنة (١٣٣٧/هـ٧٣٨) ، إذ قام (النشو) وهو المسؤول عن المتجر السلطاني بطرح : ((ستمائة
قطعة قطران طرحت على الزيتين وأصحاب المطابخ بمائتي درهم للقطعة ثم طرح النشو ألف
مقطع شرب بحساب ثلاثمائة درهم للمقطع وقيمه ما بين مائة وخمسين ومائة وستين درهماً، ثم
بيعت ثياب المماليك وأخفافهم العتيقة على أربابها بأعلى ثمن))^(٣٤).

ولم تتوقف هذه السياسة في عهد سلطان واحد وهناك ما يؤيد استمرار هذه السياسة في
عهد الناصر فرج برقوق (٨٠١-٨٠٨/هـ١٣٨٩-١٣٩٧م) إذ قام وزراؤه بفرض السلع التجارية
في الأسواق وبأثمان عالية بغية إرضاء السلطان كي لا يعزلهم من مناصبهم ولتوفير أموال لسد
احتياجات الجند من نفقة ومرتبات وكسوة^(٣٥).

وفي عهد السلطان الأشرف برسباي (٨٢٥-٨٤١/هـ١٤٢٢-١٤٣٧م) وحصراً في سنة
(٨٢٦/هـ١٤٢٢م) حضر الاستادار ومعه عدد من الاغنام والمواشي التي جلبها من بلاد
الصعيد فجمع الجزارين لشرائها منه قسراً^(٣٦).

وفي سنة (٨٢٧/هـ١٤٢٣م) عقب عودة الاسطول المملوكي من قبرص وما محمل على
منته من بضائع وغنائم منها الجوخ إذ أمر السلطان ببيع هذه السلع على التجار مائة وثلاثة
قطع من الجوخ وفقاً للسعر الذي يطلبه السلطان^(٣٧).

وفي سنة (٨٢٩/هـ١٤٢٥م) أمر السلطان برسباي بجمع التجار وبيعهم الأقمشة وبنفس
الطريقة^(٣٨) ففي سنة (٨٣٢/هـ١٤٢٩م) طرحت بضائع وسلع من التجار السلطاني المحتكرة
لدى السلطان والتي كان يشتريها من التجار رخيصة، ثم يفرضها عليهم في نهاية العام بضعف
الثن من مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق بصورة لم يشهد لها مثل آنذاك فمثلاً ارتفع
سعر الغلة من مئتين وعشرين درهماً الى ثلاثمائة درهم للأردب الواحد^(٣٩).

وفي سنة (٨٣٩/هـ١٤٣٥م) طرح على تجار مصر والشام الف حمل فلفل بسعر مائة
دينار للحمل علماً أنه قد اشتراه السلطان منهم بسعر خمسين درهماً للحمل في بداية العام^(٤٠)
فلاحظ أن في عهد السلطان الأشرف برسباي وسياسته الاحتكارية من ثم طرحها للبضائع
والسلع سببت موجة من الغلاء وعدم استقرار الاسعار من خلال الحوادث التي ذكرناها.

وتتعدد الإشارات الدالة على حالة ضياع السياسة المالية والخروج على الأعراف التجارية المتوارثة، ففي سنة (٩١٧هـ/١٥١١م) أمر السلطان قانصوة الغوري (٩٠٦-٩٢٢هـ/١٥٠١-١٥١٦م) التجار بشراء ((زيتاً وعسلاً وزبيباً وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث)) ونتيجة هذه السياسة الاحتكارية التي يتبع طرحها السلع والبضائع وبالأسعار العالية أدت إلى هروب كثير من التجار من السوق نتج عن ذلك غلق الأسواق وتدهور التجارة الداخلية^(٤١).

وعاود ممارسة هذا الإجراء في سنة (٩٢١هـ/١٥١٥م) حين أمر بفرض بضائع وبيع على التجار وكان يحمل قيمتها خمسين ألف دينار وأوعز اليهم بسرعة السداد علماً أن هذه البضاعة لا تساوي القيمة المفروضة عليهم إذ خسر فيها التجار نصف ثمنها وسببه أن السلطان قد فرض البضاعة وحدد ضعف ثمنها لتغطية نفقات مماليكه من رواتب وكسوة لهم^(٤٢).

وهناك عدة عوامل مؤثرة على حركة التجارة الداخلية وأسواقها التي تتعلق باحتكار التجارة الداخلية من قبل سلاطين المماليك وممارسة أسلوب طرح البضائع الذي أثر سلباً على الحركة التجارية وسببه هو تدخل سلاطين المماليك.

وتكمن حيثيات هذه السياسة التجارية من خلال احتكار البضائع والسلع من ثم طرحها في الأسواق وبالأسعار التي تفرض من قبل سلاطين المماليك أو من ينوب عنهم وتكون هذه السلع متنوعة ومختلفة الغذائية منها مثل الزيت والعسل والقمح أو مواشي وحيوانات مثل الأبقار والفرايح أو الأقمشة والثياب أو حتى معادن مثل الحديد والذهب والخشب أو غيرها بحجة أن الدولة تصرف ما لديها من سلع وبضائع، تحت أي حجة أو ذريعة على التجار بالأسعار التي تفرض من سلاطين المماليك وحتى بالكميات متجاهلين حاجة هذا التاجر للكمية أو حتى لحاجة السوق من عرض وطلب ولا يسمح للتاجر المناقشة أو حتى الرفض^(٤٣).

وعلى ما يبدو أن هذه السلع والبضائع المتنوعة لم تكن من خلال التجارة ففهم منها من خلال الهدايا التي كانت ترد بيد السفراء المماليك من حكام المناطق المجاورة إلى سلاطين المماليك، والقسم الآخر من خلال الغارات والصولات التي يقوم بها الأسطول المملوكي وامراؤه ضد العربان في شتى أنحاء مصر فضلاً عن التجارة الداخلية واحتكار بضائعها من خلال السيطرة والتفرد بنوع واحد من السلع^(٤٤).

احتكار التجارة وطرحها من قبل سلاطين دولة المماليك في مصر والشام

وعلى ما يبدو أن احتكار التجارة الداخلية من قبل سلاطين المماليك وطرحها في الأسواق يأتي نتيجة حتمية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد المملوكي في أيامه الأخيرة وعجز الدولة من احتواء هذه الأزمة فبالتالي تلجأ إلى جمع أموال طائلة لسداد هذا العجز من التجار من خلال الاحتكار والطرح للبضائع عليهم وتستعمل القوة والشدة معهم إذ تمنى كثير من التجار الموت لأنفسهم نتيجة هذه المضايقات^(٤٥).

ويمكن القول : أن تلك السياسات والإجراءات كانت من طرف خفي تعكس حالات الإرباك المالي والقلق الاجتماعي ، وأن السلطنة كانت بتلك الممارسات الضاغطة اقتصاديا تمهد لحالة تنامي الوعي السياسي من جانب ؛ ومن جانب ثان كانت تحرك الطبقات الفقيرة للبحث عن الخلاص من ظلمهم بأي وسيلة كانت.

المبحث الثالث: احتكار التجارة الخارجية وفرض الرسوم التعسفية

كان لموقع مصر في العصور الوسطى إبان حكم المماليك أهميته الاقتصادية في التجارة العالمية وتجارة الشرق الأقصى تحديداً حتى وصفت الاسكندرية حينذاك بأنها: ((سوق العالمين))، إذ كانت تأتيها منتجات الهند والعرب والغرب وتدور بينهم التعاملات التجارية في جو من الإلفة والمنفعة المتبادلة^(٤٦) .

ومن أهم السلع التي استوردها الأوروبيون من مصر : التمور والتوابل والبحار والأقمشة والمنسوجات والزمرد والشب والسكر وغيرها ، وبالمقابل استوردت مصر الملابس والمنسوجات الصوفية وأخشاب الساج وغيرها والحديد والقصدير والنحاس والرصاص والفواكه الجافة وغيرها من السلع الغذائية والمنتجات الصناعية^(٤٧).

هذا النشاط في التبادل التجاري وحركة النقل التجاري وتبادل البضائع المتنوعة من وإلى مصر وعبر مصر نفسها درّ عليها أموالاً كثيرة من خلال الرسوم التي فرضت على هذه السلع والبضائع ، إذ بلغت الرسوم التي فرضت على أحد المراكب سنة (٧٠٤هـ/١٣٠٤م) أربعين ألف درهم، وإن التجار الأوروبيين رغم ما فرض عليهم من رسوم وأموال مقابل تأمين تجارتهم لم يترددوا بدفعها لأنهم كانوا يعرفون قيمة الخدمات المقدمة لهم من دولة المماليك .

ولكن سرعان ما تغير حال التجار الأوروبيين حين اتفقوا مع القراصنة لإضعاف الحركة التجارية واحتكار المماليك لها، فقاموا بعمليات قرصنة ضد سفن المسلمين وفرض حصار

اقتصادي على شواطئ مصر، وسبق لهم أن بعثوا سفارات يشرحون لسلطين المماليك استياءهم من كثرة المغارم، وانتهى كل ذلك أخيراً بالبحث عن طريق جديد لتجارتهم بعيداً عن احتكار سلطين دولة المماليك لهم، وفعلاً استطاعوا من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح^(٤٨).

وكانت سياسة الاحتكار التي اتبعتها سلطين المماليك قد أثرت سلباً على تجارة مصر الخارجية، تبع هذه الأمور تصاعد وتيرة التقاطعات بين الجانبين منذ عهد السلطان برسباي الذي بالغ أشد مبالغة في سياسة الاحتكار ووصلت ذروتها في عهده. وربما يعود هذا الإجراء لحاجة دولته الماسة للأموال لسد نفقات حروبه؛ فضلاً عن تعويض الخسائر التي نتجت عن الاقطاع التي لم تعد أمواله تسد مصاريف السلطان ونفقاته وحاشيته^(٤٩). كل تلك الأمور وهذا الاحتكار المتخبط في عهد برسباي أسهم في ارتفاع أسعار السلع والبضائع مما ألحق الضرر والأذى للتجار الأوربيين والمحليين على حد سواء^(٥٠). ونتج عن هذه السياسة التجارية الاحتكارية عدة أمور أضرت بالحركة التجارية التي انعكست سلباً على دولة المماليك في مصر ومن أبرزها وأشدها وطأة:

أ- أغارت الفرنج على السفن الإسلامية، وعلى مدن الثغور المصرية والشامية ومهاجمة تجارة المسلمين على متن سفنهم في البحر من التجار الأوربيين وأسر من فيها والاستيلاء على السلع والبضائع. ففي سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م) وبعد سيطرة السلطان أشرف خليل (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٣-١٢٩٠م) على مدينة عكا قام بسجن مجموعة تجار البندقية المقيمين بها وصادر مركب لهم بحمولته، وبالمقابل رد البنادقة على إجراءات الأشرف خليل أن هاجموا مجموعة من التجار المسلمين في عرض البحر وأسروهم ونهبوا بضائعهم^(٥١) ويذكر المقرئزي^(٥٢) في سنة (٧١١هـ/١٣١١م) أسر الفرنج مجموعة من رسل السلطان الناصر محمد بن قلاوون (تولى الحكم ثلاث مرات) (٦٩٣-٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م) و: (٦٩٨-٧٠٨هـ/١٢٩٨-١٣٠٨م) و: (٧٠٩-٧٤٠هـ/١٣٠٩-١٣٤٠م)، وطالبوا بقدية مقدارها ٦٠,٠٠٠ الف دينار، وبالمقابل أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون نائباً الإسكندرية ودمياط بالقبض على تجار الفرنج ومصادرة بضائعهم.

ففي سنة (٧٨١هـ/١٣٦٥م) شرع ملك قبرص بحملة على الاسكندرية شاركه فيها رودوس وجنوة والبندقية وأسرها ما يقارب خمسة آلاف شخص، فردت دولة المماليك في سنة

احتكار التجارة وطرحها من قبل سلاطين دولة المماليك في مصر والشام
(٧٨٢هـ/١٣٦٦م) على تلك الحملة بمصادرة كل السلع والأموال التي كانت بحوزة التجار الفرنج
المتواجدين بقلعة دمشق رداً على فعلة الفرنج بالاسكندرية، فضلاً عن إغارتهم على طرابلس
أيضاً^(٥٣).

وتكررت حالة المصادرة في الإسكندرية سنة (٧٨٠هـ/١٣٧٨م)^(٥٤). وتصاعدت
الاعتداءات من كلا الطرفين ما عُد بمثابة تعبير أو إيصال رسالة من الأوربيين باستيائهم من
سياسة الاحتكار التي اتبعها المماليك . في سنة (٨٠٦هـ/١٤٠٣م) قام حاكم جنوة بالانتقام من
المماليك بسبب احتكارهم وسيطرتهم على التجارة فعد حملة للأغارة على سفن المسلمين ، فلما
وصلت الأنباء والأخبار الى السلطان الناصر فرج بن برقوق (٨٠١-٨٠٨هـ/١٣٨٩-١٤٠٥م)
استعد لهذه الحملة وقام بتكتيك الخطوة الاستباقية اذا صح التعبير بأمر مجموعة من التجار
الأوربيين، فوصلت هذه الأخبار الى حاكم جنوة فشرع بحملة هاجم بها سواحل لبنان وبيروت
وصيدا وحرق ما بها من خانات للتجار، فرد السلطان الناصر فرج برقوق على هذه الاعتداءات
بفرض غرامات مالية على التجار الأجانب وبالأخص التجار البنادقة^(٥٥).

تكررت الاعتداءات من قبل الأوربيين في عهد السلطان المؤيد شيخ الحمودي (٨١٥-
٨٢٤هـ/١٤١٢-١٤٢١م) ففرض المؤيد غرامات على التجار مقدارها ٣٠,٠٠٠ دوكة واستولى
الأوربيون على إحدى السفن المملوكية بما فيها من بضائع وأسر من على متنها ويقدرون بـ
١٥٠ رجلاً بيعوا في سوق العبيد، فرد المماليك بأمر ومصادرة كل سفن البندقية المستعدة
للرحيل مما دفع بحكام وتجار البندقية للسعي من أجل شراء السفينة المملوكية وطاقمها
وإرجاعهم إلى مصر^(٥٦).

وفي عهد الأشرف برسباي تزايدت عمليات الإغارة من قبل الفرنج على السواحل الشامية،
وأعلنت كثير من الدول آنذاك مقاطعتها لدولة المماليك بسبب سياستها الاحتكارية وخصوصاً
بين (٨٣٦- ٨٣٧هـ/١٤٣٣-١٤٣٤م)، إذ هاجم الفرنج أيضاً سواحل سوريا التي كانت ترسو
فيها السفن المصرية، فضلاً عن ذلك هوجمت موانئ الشام ونهبت اكوام البضائع من على
أرصفة الموانئ دون تمكن المماليك من ملاحقتهم او حتى القبض عليهم فيما بعد فشرع الفرنج
بالسيطرة على مراكب كانت ترسو في ميناء طرابلس الشام، فأغتاظ السلطان الأشرف برسباي

وامر بمصادرة جميع السلع والبضائع التي تعود ملكيتها للتجار الأجانب المتواجدين على ارض مصر والشام، وكان هذا السلطان يتعاطى بضرائب احتكار تعسفية إذ كان يتقاضى من التجار الهنود العشر ومن مصر والشام الخمس أما من قدم من تجار اليمن فتؤخذ كلها من دون ثمن^(٥٧). وعلى ما يبدو فإن السنوات التي أعقبت عام (١٤٣٤هـ/١٤٣٤م) شهدت الأوضاع البحرية والعسكرية العامة نوعاً من التهذئة بين الجانبين فيما يخص الإغارة على السفن المملوكية أو حتى الأوروبية إذ لا توثق لنا المصادر التاريخية لحادثة من هذا النوع.

ب- إيجاد موانئ بديلة عن موانئ الدولة المملوكية

يورد لنا بعض المؤرخين المعاصرين لدولة المماليك أن سلاطين المماليك قاموا بفرض رسوم كبيرة على التجارة الشرقية بموانئ الاسكندرية ودمياط وجدة وغيرها، فضلاً عن سياسة الاحتكار التي كانوا ينتهجونها بغية استحصال موارد مالية مما دفع التجار الأجانب بالعزوف عن هذه الموانئ، والبحث عن موانئ بديلة^(٥٨).

من ذلك ما فعله التجار الأجانب للبحث عن ميناء بديل لهم فاخترتوا لبضائعهم ميناء ينبع الذي كان يحكم من نائب مملوكي، فأضر نزولهم بميناء ينبع واردات ميناء جدة فعمل نائب جدة بتقديم التسهيلات للتجار بغية إغرائهم بالرجوع فأخذت السفن تتوافد بالزيارة وارتفعت من ١٤ سفينة عام (١٤٢٨هـ/١٤٢٥م) إلى ٨٠ سفينة في العام الذي يليه.

الخاتمة

- التتبع التاريخي لموضوع الاحتكار والضرائب التعسفية من سلاطين المماليك في مصر والشام كشف عن جملة إراء فقهية وتاريخية وسياسية عامة من أهمها:
- ١- حُرمة الاحتكار شرعاً بنصوص آيات قرآنية وأحاديث نبوية.
 - ٢- كان العامل الاقتصادي هو الدافع الأساسي وراء سياسة الاحتكار والطرح التي كان سببها أن أموال اقطاع الأراضي الزراعية لا يكفي لسداد نفقات الدولة.
 - ٣- دولة المماليك شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى إذ غرقت دولتهم وعصرهم بفئة كانت تتوافق أمام الحكام والسلاطين وتتزلف لهم بغية إرضائهم من جهة والحصول على منافع من جهة أخرى.
 - ٤- سياسة احتكار البضائع الخام والمصنعة وطرحها بغية تحقيق أعلى الأرباح كان لها آثار سلبية في تدهور النشاط التجاري والصناعي الداخلي والخارجي ؛ فضلاً عن كثرة الضرائب والمكوس ساهم من طرف خفي في فتح السوق الداخلية أمام البضائع الأجنبية.
 - ٥- خربت كثير من الأسواق والقياسيات في مصر بسبب سياسة الاحتكار التي أثرت سلباً على المستوى المعاشي للفرد المصري.
 - ٦- هروب أكثر التجار والباعة من أصحاب القياسيات والدكاكين من أبناء الطبقة الوسطى لتتخرب بالتعاقب التعاملات التجارية في السوق المحلية وتضرر أبناء العامة في مصر والشام.
 - ٧- عزوف الكثير من الفلاحين وتركهم الزراعة بسبب احتكار مزروعاتهم مثل الفول والقمح.
 - ٨- التخلي عن طرق التجارة التي كان يسلكها التجار الأوروبيون إلى مصر، فضلاً عن البحث عن موانئ جديدة غير الموانئ المملوكية.
 - ٩- كشفت الدراسة غياب الرؤى الاقتصادية لدى السلاطين المماليك وإسهامهم بشكل مباشر في حرق العلاقات الدولية والتعاملات التجارية الدولية حينذاك.
 - ١٠- وأخيراً ترتب على احتكار المماليك للتجارة الخارجية والسياسة الضريبية التعسفية آثار سلبية كثيرة يأتي في مقدمتها: تحالف العديد من دول أوربا ضد مصر سواء عسكرياً من خلال شن كثير من الحملات العسكرية على مدن الثغور الساحلية أو اقتصادياً من خلال إيجاد بديل عن طريق وموانئ مصر لغاية توجيه ضربة لاقتصاد دولة المماليك.

الهوامش والمصادر

- (١) سورة الحشر، آية : ٧
- (٢) حيدر حب الله: دراسات في الفقه الاسلامي، (الرياض : ١٩٩٠)، ٩/٣.
- (٣) ابو الحسين بن فارس بن زكريا القزويلي الرازي: معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، (بيروت : ١٩٧٩)، ٩٢/٢.
- (٤) ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ، (د . م : ١٩٩٣)، ٦٢/٣.
- (٥) ابو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، ط٤ ، (بيروت، : ١٩٨٧)، ٦٣٥/٢.
- (٦) مجد الدين ابو السعادات المبارك محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري: النهاية في غريب الحديث والاثر، تحقيق: طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العالمية ، (بيروت، : ١٩٧٩)، ٤١٧/١.
- (٧) مجد الدين ابو ظاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة التراث، مؤسسة الرسالة ، ط٨ ، (بيروت : ٢٠٠٥)، ٣٧٨/١.
- (٨) علي بن محمد بن علي الزين الشريف: التعريفات ، تحقيق: جماعة من العلماء باشراف الناشر، دار الكتب العلمية ، (بيروت : ١٩٨٣)، ١١/١.
- (٩) سورة النساء، آية: ٢٩.
- (١٠) سورة الهُمة، آية: ١-٢.
- (١١) سورة المعارج، آية: ٢٤-٢٥.
- (١٢) ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي: شعب الايمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ، (بيروت: ١٤٧ هـ)، رقم الحديث ١١٢١٣، ٥٢٥/٧.
- (١٣) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: سنن الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي واخرون، مطبعة البابي الحلبي ، ط٢ ، (مصر : ١٩٧٥)، رقم الحديث : ١٢٦٧، ٥٥٩/٣.
- (١٤) البيهقي: شعب الايمان، رقم الحديث: ١٠٧٠٥، ٥١٣/١٣.
- (١٥) البيهقي: السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف الاسلامية، (حيدر آباد الدكن : ١٣٤٤ هـ)، رقم الحديث: ١١٤٨، ٣٠/٦.
- (١٦) عبد الرحمن بن محمد: المقدمة او كتاب ديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر، مطبعة دار الكتب اللبنانية ، (بيروت : ١٩٥٦)، ١٥٢/١.
- (١٧) تقي الدين احمد بن علي المقرئ: السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: مصطفى زيادة، (القاهرة: ١٩٨٥)، ٤٧٢/٢؛ وكذلك كتاب : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار ، مطبعة بولاق ، (القاهرة : د.ت)، ٣٣٣/١.

احتكار التجارة وطرحها من قبل سلاطين دولة المماليك في مصر والشام

- (١٨) اشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى، ترجمة: عبد الهادي عبلة ومراجعة أحمد غسان سبانو، دار قتيبة ، (دمشق : ١٩٨٥)، ص٤١٢.
- (١٩) المواعظ والاعتبار، ١٥٥ / ٢.
- (٢٠) حسين مصطفى حسين رمضان: طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مصر الاسلامية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاثار، جامعة القاهرة، (القاهرة : ١٩٨٧) ، ص١٨٦.
- (٢١) احمد بن محمد بن عبد الله بن شهاب المصري: الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب ، (مصر: ١٣٢٢هـ)، ص ٥٣-٥٤.
- (٢٢) المواعظ والاعتبار، ١٥٧/٣.
- (٢٣) سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام ، مطبعة القاهرة ، (القاهرة ١٩٦٥)، ص١٠٦.
- (٢٤) محمد بن شاکر الکتبی: عیون التواریخ، تحقیق وتقديم: عقیف نایف حاطوم، دار الثقافة، (بيروت: د.ت)، ٤/١٢.
- (٢٥) المقرئی: إغاثة الامة بكشف الغمة، تحقیق: جمال الدین الشیال ومحمد مصطفى زیادة، (القاهرة: ١٩٥٧)، ص ٣٨.
- (٢٦) جمال الدین ابو المحاسن یوسف : النجوم الزاهرة فی ملوک مصر والقاهرة، دار الکتب العلمیة، (القاهرة : ١٩٥٦)، ٤٧-٤٦/٩.
- (٢٧) السلوک، ٢١٣/٣-٢١٤.
- (٢٨) المقرئی: السلوک، ٣٦٠/٢.
- (٢٩) المقرئی: السلوک، ٣٢٠/٣.
- (٣٠) المقرئی: السلوک، ٣٩١/٢.
- (٣١) المقرئی: السلوک، ٣٩٣/٢.
- (٣٢) المقرئی: السلوک، ٤٠٩/٢.
- (٣٣) المقرئی: السلوک، ٤١٤/٢، والإردب: هو مکیال مصري للحنطة یتألف من ستة وبیات وكل ویب ثمانية أقداح كبيرة ؛ أو ستة عشر قدحاً صغيرة، ویصعب تحدید الإردب بدقة. انظر: فالتر هنتس، المکابیل والأوزان الإسلامیة وما یعادلها بالنظام المتري، ترجمه عن الألمانية: کامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنیة، (عمان : ١٩٧٠) ، ص ٥٨.
- (٣٤) للتفاصيل ينظر: المقرئی: السلوک، ٢٣٣/٣.
- (٣٥) ابو البرکات محمد بن احمد الحنفي ابن إیاس: بدائع الزهور فی وقائع الدهور ، تحقیق: محمد مصطفى زیادة، مطبعة بولاق ، (القاهرة : ١٩٦٣)، ٦٨٠/١٢.
- (٣٦) شهاب الدین بن حجر العسقلانی : انباء الغمر بأبناء العمر، تحقیق: حسن حبشي، مطبعة بولاق ، (القاهرة : د.ت)، ١٩٩/٢.

- (٣٧) المقرئزي، السلوك، ٧٢٢/٣-٧٢٦.
- (٣٨) المقرئزي: السلوك، ٧٢٨/٣.
- (٣٩) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ١٥١/٣.
- (٤٠) المقرئزي: السلوك، ٨٠١/٤؛ علي بن داؤد بن الصيرفي، نزهة النفوس في الابدان في تاريخ الزمان، دار الكتب، ط٢، (القاهرة: ١٩٧٣)، ٣/٣٤٦.
- (٤١) ابن إياس: بدائع الزهور، ٢٤٢/٤.
- (٤٢) ابن إياس: بدائع الزهور، ٢٤٣/٤.
- (٤٣) قاسم عبده قاسم: عصر سلاطين المماليك، دار الشروق، (القاهرة: ١٩٩٤)، ص ٧٧.
- (٤٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ٤٦/٩.
- (٤٥) المقرئزي، السلوك: ٢٩٥/٣، ٧٣٨.
- (٤٦) شارل ديل: البندقية جمهورية ارستقراطية، تعريف: احمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، دار المعارف، (مصر: ١٩٤٨)، ص ٣٢.
- (٤٧) عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار دمشق للطباعة والنشر، (دمشق: ١٩٨٠)، ص ٤٣.
- (٤٨) جاستون فييت: المواصلات في مصر في العصور الوسطى، ترجمة: محمد وهبي، نقلاً عن زكي محمد حسن واخرين، مصر في العصور الاسلامية، (القاهرة: ١٩٣٧)، ص ٣٩.
- (٤٩) عاشور: العصر المماليكي، ص ٣٠٧.
- (٥٠) عاشور: العصر المماليكي، ص ٣٠٧-٣٠٨.
- (٥١) زيتون: العلاقات، ص ١٩٨-١٩٩.
- (٥٢) السلوك، ١٠٢/٣؛ وكذلك: زيتون: العلاقات، ٢١٩-٢٢١.
- (٥٣) ابو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، (بيروت: ١٩٦٦)، ٣٢٣/١٤.
- (٥٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ٢٣٨/٢.
- (٥٥) انطوان خليل ضومط: الدولة المملوكية، دار الحديث، (بيروت: ١٩٨٠)، ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٤٤.
- (٥٦) المقرئزي: السلوك، ٦٦٥-٦٦٦؛ ابن تغري بردي: النجوم، ٢٦٦/١٤.
- (٥٧) ابن حجر: انباء الغمر، ٣٠٥/٨؛ ابن الصيرفي: نزهة النفوس، ٢٤٩/٣، ٢٨٥، ٣٠٢ - ٣٠٣؛ المقرئزي: السلوك، ٨٨٢/٤.
- (٥٨) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ١٣٥/١٥؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ١٣٦/٤.